عندما شنت حكومة البحرين حملة الاعتقالات الاولى التي جرت في ١٩٧٥/٨/٢٣ . انطلقت اجهزة الاعلام والمسؤلون البحرانيون في الادلاء بتصريحات صحفية شبه يومية حول المؤامرة المزعومة التي تحيكها الحركة الوطنية ضد السلطات العميلة ! وادعت السلطة بانها حصلت على شحنة اسلحة واجهزة لاسلكي وادوات تخريب متعددة ، ووعدت بتقديم هذه المستمسكات للرأي العام ليطلع عليها .

ولم تبخل الصحف المرتزقة عن الترويج لكافة الدعايات التي طرحتها السلطة ، بل ان بعضها كان يتحدث باسم حكومة البحرين ليستدر العطف عليها من قبل الدول الاخرى عندما قدم ثلاثة حلول « حتى لا تتحول البحرين الى كوبا الخليج » ! وبعضها تطوع بنقل التصريحات الفارغة للعديد من المسئولين الذين يعترفون على ذات النفخة ! وتطوعت غالبية الصحف الصفراء بالحديث عن علاقة المعتقلين البحرانيين بالمنظمة الشيوعية العربية ! وتحت هذا الستار ايضا قامت حكومة اتحاد الامارات باعتقال ٦ من الوطنيين البحرانيين العاملين في ابو ظبي والشارقة ووزعت خبرا على وكالات الانباء بانهم من المنظمة الشيوعية العربية ، ثم اتضح ان مخابرات الاتحاد قد اعتقلت عددا من الوطنيين البحرانيين عقب وصول يوسف الشراوي وزير التنمية البحرانية ومعه قائمة فيها ١٦ اسما مطلوب القبض عليهم وتسليمهم لمخابرات هندرسون في البحرين .

هكذا اكملت حكومة البحرين الصورة القاتمة ، فحملة الاعتقالات التي تمت في البحرين قد رافقها هجوم واسع على الوطنيين البحرانيين في مناطق الخليج الاخرى . ولمواجهة ردود الفعل الجماهيرية ادعت بانها قبضت على سفينة محملة بالاسلحة . وتطوعت صحيفة الرجعية الدينية « المواقف » لتدعي بانها كانت تابعة للجبهة الشعبية ، بينما يعرف كل المواطنين ان هذه السفينة التي القت السلطات القبض عليها بعد ان كشفها الموظفون في ميناء سلمان، تعود الى اجهزة ايرانية تعمل بدأب في المنطقة ، وان جزءا من الاسلحة كان في طريقه الى دبي ، اما المستمسكات الاخرى من الاسلحة والوثائق فقد نشرت الصحف المحلية مجموعة من الصور لهذه الاسلحة والوثائق المزعومة ، لكن غباء السلطة واجهزتها الاعلامية قد اوقعها في ورطة عندما اكتشف المواطنون انها ذات الصور التي وزعتها حكومة البحرين في يوليو ١٩٧٣ عندما ادعت انها حصلت على اسلحة ووثائق في حادث الجريمة التي دبرتها للمناضل العمالي ، محمد بو نفور !!

حاولت السلطة البحرانية ان تجعل من احد المعتقلين بطل المسرحية باكملها ، وادعت انه تدرب على المتفجرات الشعبية والاسلحة في احدى الدول العربية ، وانه قام بالقاء القنابل وارسال الطرود الى بعض الشخصيات الرسمية في مايو الماضي وكشفت النقاب عن علاقته باحد القياديين اليساريين واسمه محمد بو نخور ! لكن هذه المسرحية قد انكشفت بالتمام عندما اتضح ان هذا البطل لا علاقة له على الاطلاق باي فصيل وطني ، وانه لم تجرى اية تفجيرات او طرود او غيرها لا في مايو الماضي ولا السنة الماضية ، وان المدعو محمد بو نخور قد اعتقلته السلطة منذ اكثر من سنتين !!

باقوالهما حول الكتب المذكورة وساقتهما الى السجن بعد ذلك !!

خلال اقل من شهرين تعرت تماما كافة الادعاءات التي روجتها حكومة البحرين على لسان كبار المسؤولين في البلاد الذين برعوا في الكذب ، واتضح ان الهدف الاساسي هو توجيه ضربة واسعة للحركة الوطنية تكون منطلقا لكافة الاجراءات والممارسات الفاشية بعد ذلك .

فقد اعلنت الحكومة انها ستضع موضع التنفيذ كافة القوانين والمراسيم التي لم يناقشها المجلس الوطني ، وعلى راسها مرسوم قانون امن الدولة الفاشي ، واعلنت انها ستضرب بيد من حديد على سائر المخربين ! وترجمت اقوالها بحملة مطاردات واسعة في القرى ضد العناصر الوطنية لارضاء الكتلة

البحرين :

حملات القمع تتزايد وسط محاكمات صورية

• في العهد "الديمقراطي" الجديد : المباحث تلقي القبض على الشهود في المحكمة !

وتهاوت ادعاءات السلطة عندما قدمت احد المعتقلين ويدعى طه الدرازي ـ طالب طب في جامعة البصرة للمحاكمة بتهمة حيازته على كتب للجبهة الشعبية في البحرين وبالتحديد كتب « الطبقة العاملة ستفشل قانون امن الدولة » و « الوضع الراهن ومهماتنا في المرحلة الراهنة » وقد جندت السلطة كل مرتزقتها لتلفيق التهم للمعتقل ، وسمحت لمندوب جريدة الكتلة الدينية الرجعية « الموافق » لوحدها بحضور المحاكمة الصورية ليقتطف منها ما يشاء من « الاعترافات » وينشرها على طريقته الخاصة . لكن هذه المسرحية تهاوت في الجلسة الثالثة عندما قام المتهم وشرح اساليب المخابرات في انتزاع التوقيع على البيانات المعدة سلفا للمعتقلين . فقد تعرض المتهم الى تعذيب لالصاق تهمة « وجود الكتب المذكورة في بيته » ومعها بيانات ومناشير تدعو الى الفتنة حسب اطروحات السلطة ، ووضعته المخابرات في غرفة لا يزيد عرضها وطولها عن متر واحد في المناطق المعزولة من البلاد واسمها « سافرة » وبقي في الحجرة المذكورة ثلاثة ايام دون اكل ولا شرب . بل كانت المخابرات تعطه بقاذورات مستمرة من فوق راسه . وعندما اصيب بالانهاك والاغماء ، اعيد مرة اخرى الى القلعة حيث انتزع منه التوقيع عن حصولها على هذه المستمسكات ! غير ان احد الشهود الذي حضر ساعة التفتيش قد ادلى باعترافات مفادها ان المخابرات لم تحصل الا على جواز سفر المتهم ، ولم يكن لديها ساعة خروجها من بيته اية كتب او مستمسكات . عندما هامت مخابرات السلطة في وسط المحكمة وانقضت على الشاهد وهو ابن اخ المتهم ، واقتادته الى سيارة الشرطة وسط احتجاج محامي الدفاع واستنكار الاخرين !

وقبل ذلك جلبت المخابرات شاهدين للادلاء الدينية الرجعية التي هالها نشاط الحركة الشعبية في معاقلها الاساسية ، وتشير الانباء الواردة من البحرين انه جرت حملة اعتقالات أخرى في الاسبوعين الماضيين اسفرت عن اعتقال عدد كبير من الوطنيين ولا تزال المخابرات تفتش عن عدد من المناضلين الذين اضطروا الى الاختفاء .

امام اشتداد الغضب الشعبي وحملات الاستنكار من الراي العام التقدمي ، غيرت حكومة البحرين من مبررات حملاتها ، ووزعت مجموعة اخرى من الاسباب، كان ابرزها تصريحات وزير الخارجية التي جاء فيها بان حكومته كانت متخوفة من ان تتطور الاوضاع في البحرين على الطريقة التي تجري في لبنان حيث الحرب والدمار ! قد اوضح الوزير بان المقصود هو ان الديمقراطية اللبنانية ـ التي جرت التجربة البحرانية على شاكلتها ! حسب زعم المسئولين هناك عندما وزعوا المقاعد على نحو طائفي بين الشيعة والسنة ! ـ قد سمحت للمتطرفين بان ينشطوا او يصلوا الى درجة تفجير الاوضاع وتهديد الامن والاستقرار اللبناني ، ولكي لا تصل البحرين الى النتيجة التي وصلت اليها لبنان ، فقد شنت الحكومة هذه الحملة على الحركة الوطنية لتقطع الطريق على « الشيوعيين واعوانهم » من تنفيذ المؤامرة .

ولكي تعبر حكومة البحرين عن حرصها على سلامة لبنان وامنه واستقراره ، فقد اسهمت في ارسال الاسلحة الى عصابات الكتائب ، وقد تمكنت الحركة الوطنية من اكتشاف مجموعة كبيرة من الاسلحة كانت مرسلة على متن طائرة قادمة من البحرين الى لبنان ! ولم تجد حكومة هندرسون عند انكشاف هذه الجريمة التي تقترفها بحق الشعب اللبناني ، بل بلعتها ، وهي تعد العدة لدفعات اخرى.

امام هذه الوضعية ، يتضح تماما للجميع ان السلطة البحرانية لا تريد الامن والاستقرار للجماهير،

الوحدة التنظيمية والسياسية والايديولوجية للقوى الثورية

فهي ترسل يوميا مرتزقتها ومخابراتها لتعكير حياة العشرات والمئات من العائلات في مناهمات مستمرة للبيوت ، وترفض تطبيق قوانينها هي عندما لا تجد مصلحة لها في ذلك ، بل تضرب بها عرض الحائط ـ فقد اصدرت المحكمة حكما باطلاق سراح الصحفي التقدمي ابراهيم بشمي بكفالة ، لكن المخابرات رفضت الرد على مذكرة المحكمة وادعت ان لديها تهما جديدة ضد المعتقل ! ـ وهي في الوقت الذي تطارد المناضلين وتعذبهم بشتى انواع التعذيب ، تطلق العنان للداجلين وعتاة الرجعيين من الكتلة الدينية الذين لم يجدوا اي تناقض بين رفضهم لقانون امن الدولة وتطبيلهم للحكومة عندما علقت الدستور وحلت المجلس ! بل انها تتمارى بارسال الاسلحة والمخبين المجلس ! بل انها تتمادى بارسال الاسلحة والمخربين

وبعد كل ذلك ، هل نحن بحاجة الى المزيد من الادلة لاثبات الجرائم التي ترتكبها حكومة خليفة بن سلمان تحت راية « الدفاع عن الامن والاستقرار في البلاد » !! وهل يحتاج المحامون العرب وسائر هيئات الدفاع عن حقوق الانسان من ادلة وبراهين ليكتشفوا بمقدار الاستهتار والعسف الذي يلاقيه الانسان البحراني ؟

منذ عام ١٩٧٠ ومسالة وحدة التنظيمات السياسية الثلاثة في اليمن الديمقراطي مطروحة على الساحة في كل مؤتمر وفي كل مناسبة وطنية ...

واخيرا وفي ١٧ تشرين الاول اعلن عن صهر التنظيمات السياسية الثلاث (الجبهة القومية، الاتحاد الديمقراطي الشعبي والطليعة الشعبية) ، في حزب سياسي واحد اطلق اسم « الحزب السياسي الموحد للجبهة القومية » ، وذلك عقب انتهاء المؤتمر الذي عقد في الفترة من ١١ ـ ١٣ تشرين الاول بين التنظيمات الثلاثة ، والذي سبقته تحضيرات واستعدادات اليمن الديمقراطي طوال الاشهر السبعة الاخيرة ، أي منذ عقد المؤتمر السادس للجبهة القومية في منتصف آذار الماضي، ثم المؤتمر الثاني للاتحاد الشعبي الديمقراطي في تموز ، والمؤتمر الثالث لحزب الطليعة الشعبية .

وانتخب المؤتمر التوحيدي لجنة مركزية للحزب مؤلفة من ٧٩ عضوا من الجبهة القومية و ١٣ من الاتحاد الديمقراطي الشعبي و ١٣ من الطليعة الشعبية ، كما انتخب مكتبا سياسيا من ١١ عضوا .

وقد انتخب كل من عبد الفتاح اسماعيل امينا عاما للحزب الجديد وسالم ربيع علي كامين عام مساعد .

هذا وقد اصدرت اللجنة المركزية للحزب الجديد بيانا اكدت فيه عزمها على دعم التعاون مع القوى الثورية الاشتراكية ، ومع الدول والاحزاب السياسية العربية ، ومساندتها المستمرة لحركة المقاومة ، والجبهة الشعبية لتحرير عمان ...

ان الحدث الكبير في تاريخ اليمن سيتكون له انعكاساته الداخلية والخارجية فهو من جهة ارسى الوحدة التي كان مفروضا ان تتم منذ سنوات نتيجة لتوافق النهج الايديولوجي والسياسي لهذه التنظيمات ، وبالتالي اعطى للسلطة ، والنظام في اليمن الديمقراطي زخما عظيما في تعبئة الجماهير ، واثبت لقوى الاعداء ان الوحدة لم تكن شعارا للمزايدة وانما هي هدف حقيقي ...

والمسالة تأخذ اهميتها بالنسبة للوحدة الان ، هي الظروف التي يمر بها الخليج العربي عموما وخاصة الثورة العمانية والنظام اليمني الديمقراطي ، حيث تتصاعد هجمات العدو ضد اراضي اليمن الديمقراطي وتشن اوسع الحملات العسكرية من اجل تصفية الثورة العمانية . ان هذا التآمر الامبريالي ـ الرجعي سيصطدم بعقبة اخرى برزت في وجهه، الا وهي الوحدة السياسية والتنظيمية التي يمثلها الان الحزب السياسي الموحد للجبهة القومية ...

فلا عجب في اليوم الذي تعلن فيه ولادة التنظيم أن يقوم الطيارون البريطانيون التابعون لسلطان مسقط بقصف منطقة « حوف » اليمنية .

شهيد آخر من منظمة فدائي الشعب الايرانية في طريق الاممية

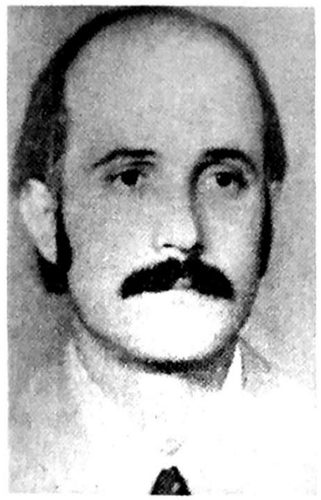

ان منظمة فدائي الشعب الايرانية قدمت الكثير من الشهداء في طريق الثورة الايرانية كما قدمت بعض الشهداء في طريق الثورة الاممية . وفي يوم ٢٠ آب الماضي قدمت منظمة فدائي الشعب شهيدا اخر في هذا الطريق . سقط الرفيق الكبير محمد علي خسروي اردبيلي شهيدا في احدى ساحات القتال في المنطقة وسجل بدمائه اخر ملحمة .

كان للرفيق محمد علي خسروي شوق وحماس متزايد بتلاحم شعوب العالم ومنطلقه الطبقي البروليتاري كان يدعمه في هذا الحماس لمناضل من اجل تحقيق الوحدة البروليتارية الاممية .وفي الاخير استشهد من اجل تحقيق هذه الاممية .